الأبعاد الاستراتيجية لإضعاف اليمن

■ نتفق جميعاً أن ما تواجهه بلادنا هذه الأيام من فتنة في محافظة صعدة ومديرية سفيان بمحافظة عمران، أضف إلى ذلك ما تشهده بعض المحافظات الجنوبية من تظاهرات يرافقها أحداث شغب وتدمير لممتلكات الغير ورفع لشعارات تمس السلم والأمن الاجتماعي، ستلقي بظلالها ونتائجها السلبية على واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وستضر بمصالح شعبنا في الداخل والخارج حاضراً ومستقبلاً، وهو - للأسف الشديد- ما يجهله المغرر بهم في تلك المحافظات.

أ.د. سيف سلام الحكيمي *

عندما نتحدث عن فتنة صعدة والمخاطر التي جلبتها لنا كيمنيين وبغض النظر عن المزاعم التي يرددها المتمردون علينا قبل التفكير في إيجاد الحلول أن نقف ملياً لدراسة الأبعاد الاستراتيجية التي كانت وراء تحريك ورقة صعدة منذ انطلاق شرارة الحرب الأولى وصولاً إلى الحرب السادسة التي مازالت تدور رحاها إلى هذه الأيام.

لماذا كان التوقيت ٢٠٠٤م هو عام إشعال الفتنة في صعدة؟

الإجابة على هذا السؤال ستوصلنا للأبعاد الاستراتيجية التي تقف وراء إشعال الفتنة من عام ٢٠٠٤م وحتى يومنا هذا.

إذا عدنا للوراء لعامي ٢٠٠٢م و٢٠٠٣م وحاولنا أن نستعيد صورة اليمن في تلك الفترة فإننا سنقف أمام العديد من الحقائق، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، أنه في تلك الفترة أخذت معالم البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة اليمنية تتبلور وتتشكل أكثر قوة وتماسكاً من ذي قبل، وعلى سبيل المثال نجاح الانتخابات النيابية وصدور العديد من القوانين والاتفاقات الاقتصادية التي تنظم العمل وتعزز الشراكة بين بلادنا والدول الصديقة والشقيقة وعلى وجه الخصوص دول الجوار.

وكانت أبرز تلك المحطات في عام ٢٠٠٣م هو إعلان القيادة السياسية ممثلة برئيس الجمهورية موقفاً صلباً وواضحاً من الفساد، وموافقة بلادنا في حينها على التوقيع على اتفاقية مكافحة الفساد التي ترعاها منظمة الأمم المتحدة، وفعلاً تم إدراج مسألة مكافحة الفساد كمكون رئيسي ضمن منظومة الإصلاحات الشاملة التي أخذت تختطها البلاد في تلك الفترة.

رافق ذلك التحول الداخلي في البنية الاقتصادية والسياسية لليمن تحول خارجي تمثل في إعادة تشكيل ميزان القوى إقليمياً خصوصاً بعد انهيار العراق عام ٢٠٠٣م وظهور قوى إقليمية ودولية جديدة تحاول أن يكون لها الدور الرئيسي في رسم الخارطة الاقتصادية والسياسية للمنطقة، وساعدها في التمادي بذلك الاتجاه حالة التخبط وعدم الاتزان والخوف التي سيطرت على الشارع العربي والقيادات السياسية.

الوضع المتعافي للاقتصاد والبناء السياسي المستقر نوعاً ما في تلك الفترة كان بمثابة الرسالة الواضحة للعالم بأن اليمن من الممكن أن يقف على أرضية صلبة في القريب العاجل ليصبح رقماً من الصعب تجاهله إقليمياً ودولياً، وهو ما أثار حفيظة أعداء اليمن في الداخل والخارج ممن ليس في مصلحتهم أن تقوى وتستقر اليمن، وكان لزاماً عليهم أن يبحثوا عن مدخل لتهديم تلك البنيان الشامخ الذي أخذت معالمه الجميلة تبشر بغد مشرق وواعد بالخير لأبناء اليمن.

وكان لهم ذلك، إذ تم في عام ٢٠٠٤م إشعال فتنة صعدة كورقة أو مدخل لجر البلاد إلى فتنة ظاهرها دينية وباطنها اطماع اقتصادية وسياسية واجتماعية يغذيها حقد دفين على كل ما هو جميل في حياتنا، ومع ذلك حاول الأخ الرئيس بحكمته وحلمه احتواء الفتنة في المرة الأولى والثانية، فأصدر العفو العام وتم التوجيه بدفع التعويضات للمتضررين من تلك الأحداث المؤسفة في محاولة من القيادة السياسية لإخماد الفتنة في وقت مبكر، وكان للفتنة أن تنام ولكن لفترة.

> العابثون بمقدرات الشعب يوفرون للمتربصين والحاقدين على الوطن أوراقاً للخروج على الثوابت

وفي عام ٢٠٠٦م شهدت اليمن تحولات كبيرة وحققت انجازات شهد لها العالم بالرغم من شحة الموارد الاقتصادية، ففي المجال السياسي نجحت اليمن في قطع شوط كبير في إرساء دعائم العمل السياسي الديمقراطي وذلك من خلال الانتخابات الرئاسية والمحلية التي شهد لها الأعداء قبل الأصدقاء بأنها كانت وبكل المقاييس خطوة جادة ومتقدمة تقدم عليها وبنجاح دولة نامية «فقيرة» كاليمن.

أعطت نتائج الانتخابات دفعة وحافزاً قوياً للأخ الرئيس ومن معه من المخلصين للمضي في مسيرة الإصلاحات الشاملة، فنجد أن الأخ الرئيس تولى بنفسه تسويق إمكانات اليمن الواعدة في مؤتمر لندن للمانحين، وكلنا يدرك المردودات الإيجابية للمؤتمر من تعهدات مالية لدعم مسيرة التنمية في اليمن، كما قام الأخ الرئيس في أول يوم من أعمال المؤتمر بإعلان موافقة بلادنا على الانضمام لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، وكذلك استعداد بلادنا لتمكين المانحين من الإشراف مباشرة على الاستثمارات والمشاريع التنموية التي سيقومون بتمويلها في اليمن، كل ذلك وغيره من الأسباب قد عمل على تعزيز ثقة المانحين باليمن كدولة يمكن التعامل معها وبثقة عالية.

كما شهد عام ٢٠٠٦م إصدار العديد من القوانين كقانون الذمة المالية، وتفعيل دور وزارة المالية وبدعم مباشر من الأخ الرئيس في محاولة للسيطرة وتقنين صرف المال العام وتجفيف منابع الفساد.

شكل إصدار قوانين الإصلاحات الشاملة للبيت اليمني وفي مقدمتها قانون مكافحة الفساد خطراً داهماً استشعره لوبي الفساد إذ أصبح تشكيل لجنة مكافحة الفساد قاب قوسين أو أدنى «في حينها» وهو ما أرق مضاجع الكثيرين، فكان لابد من إيجاد حل، مرة أخرى، لإعاقة «خطر إصلاح البيت اليمني»، ووجد لوبي الفساد ورقة إعادة إشعال الفتنة في صعدة مرة أخرى عام ٢٠٠٦م بمثابة المخرج من المأزق التاريخي الذي أصبح يهدد كيانهم الملوث، وكان لهم ذلك، إذ استطاعوا التغرير بإخواننا في صعدة مرة اخرى ودفعهم لحمل السلاح في وجه اخوانهم من دون أدنى تفكير بحرمة إراقة الدم المسلم بغير حق.. وبالرغم من تلك المحاولة المستميتة لإصابة الوطن في مقتل، تمكنت القيادة السياسية مرة أخرى من أحتواء الفتنة وإخماد نار الحرب.

وجاء عام ٢٠٠٧م حاملاً في طياته الكثير من بشارات الخير الوفير لليمن منها جهود الدولة لاستقطاب الكثير من الاستثمارات العربية والأجنبية، تشكيل حكومة جديدة لتنفيذ البرنامج الانتخابي للأخ رئيس الجمهورية، تشكيل هيئة مكافحة الفساد، إصدار قانون المزايدات والمناقصات والمخازن الحكومية، تغييرات في سلك القضاء والنيابة العامة، والأهم من ذلك إظهار نية القيادة السياسية لكف أيدي الفاسدين من العبث بالمال العام وسوء التطبيق للأنظمة والقوانين في كثير من أجهزة الدولة المدنية والعسكرية.

وكما كان متوقعاً، تنبه لوبي الفساد لنية القيادة السياسية وكان أسرع في التحرك، وتم تحريك ورقة المتقاعدين والمسرحين من الخدمة عقب محاولة الانفصال عام ١٩٩٤م.

وهنا نود أن نشير إلى أن مطالبات المتقاعدين والمسرحين من الخدمة هي حق لايمكن إنكاره أو تجاوزه، وتجلى ذلك في الموقف الشجاع للأخ الرئيس عند أول بوادر انطلاق الاحتجاجات والمظاهرات عندما كان صريحاً في تناوله لقضية المتقاعدين والمسرحين من الخدمة حين نوه عن حدوث بعض التجاوزات مقصودة أو غير مقصودة في تطبيق قانون التقاعد، ووجه الأخ الرئيس بحل تلك القضية سواءً بالترقية على التقاعد أو الإعادة إلى الخدمة مع صرف المستحقات المالية والمعنوية للمتقاعدين والمسرحين من الخدمة العسكرية منذ عام ١٩٩٤م، وصدر بذلك العديد من القرارات الجمهورية.

خلاصة القول نأمل أن تتنبه القيادة السياسية وأجهزة الأمن القومي إلى تلك الأبعاد الإستراتيجية التي تقف وراء إضعاف اليمن من خلال استمرار إشعال نار الفتنة والحرب في صعدة وكذلك تحريك الشارع في بعض مناطق المحافظات الجنوبية «كاوراق جاهزة للاستخدام ليس إلا».

علماً بأنه لو لم يجد المتربصون وأعداء اليمن في الداخل والخارج لتلك الأوراق لتم البحث عن أوراق أخرى «إثارة المناطقية في تهامة على سبيل المثال» لاستخدامها أهدافاً استراتيجية أصبحت معروفة للجميع من إضعاف لنظام الحكم ومحاولة الاستيلاء على السلطة واحتوائها، كل ذلك لتأمين الاستمرار في مسيرة الفساد.

والمطلوب من القيادة السياسية وعلى رأسها الأخ الرئيس أن تستمر بمعالجة قضايا الوطن بحكمة وروية.. والأهم من كل ذلك وذاك هو مواصلة عملية الإصلاحات بصورة جادة تتمثل أولى خطواتها بكف أيدي العابثين بمقدرات الشعب، لأن تركهم يعبثون بمقدرات أمة سيوفر للمتربصين والحاقدين أوراقاً يمكن استخدامها هنا وهناك بين الحين والآخر وكلما سنحت لهم الظروف والدعم المحلي والخارجي.□

● جامعة الحديدة

المشترك عدو للديمقراطية

■ لم يعد من مجال للجهل أو الانجرار وراء المتجاهلين للمفاهيم والمقاصد والآليات ذات الصلة بتطبيق الديمقراطية بعد أن نمت وترعرعت كثقافة وكرست منهجاً وسلوكاً لدى أغلب الأفراد ومنظمات المجتمع المدني والأمم والشعوب ومنها شعبنا اليمني.. وخلال عقدين من الزمن بدأ الشعب بممارسة حقه في الاستفتاء بـ«نعم» لوحدته ودستور عملها ثم الانتخابات العامة الرئاسية والنيابية والمحلية وعلى مستوى الأنشطة الداخلية لكافة منظمات المجتمع المدني..

ناصر محمد العطار

ومع كل هذا، فما يؤسف له ويؤرق الجميع هو استمرار المتنفذين في اللقاء المشترك في تصرفاتهم لتشويش الرأي العام من خلال زخارف التقولات غروراً واستخفافاً بوعي البسطاء ظناً منهم أن الشعب قد ربط مصيره بتحقيق اهدافهم في تقاسم السلطة دون الرجوع إليه ووفقاً لمن سيختارهم من المرشحين- حزبيين أو مستقلين- للانتخابات النيابية ٢٠١١م.. خاصة وان اتفاق فبراير لم يعد نافعاً لهم بعد أن تحققت أهدافهم بتأجيل الانتخابات النيابية بتعطيل بنود الاتفاق.. فبعد مرور أكثر من ثلث الفترة التي حددت للحوار وتقديم مشروع التعديلات الدستورية ثم التهيئة لإجراء الانتخابات في إبريل ٢٠١١م، دون تحقيق أو انجاز أي نشاط سوى التصرفات السالبة والأفعال التي من شأنها الحيلولة دون الاحتكام للشعب وتمكينه من مواصلة حكم نفسه بنفسه، ولكل ما ذُكر وحتى يجنّب الوطن من الوقوع في الويلات والشرور نضع الجميع أمام الوقائع المشهودة والموثقة والتي تصب جميعها في نكران احزاب المشترك ورفضهم للديمقراطية وأبرز الدلائل على ذلك مايلي:

١- عدم القبول بنتائج صناديق الانتخابات والالتفاف أو الانقلاب عليها، فما حدث بعد إعلان نتائج انتخابات ١٩٩٣م، وتوقيع اتفاقية الائتلاف بتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٩٩٣م، بين المؤتمر الشعبي العام والإصلاح والاشتراكي، الحاصلة على أعلى المقاعد في البرلمان فقد تم تحديد أُسس ومنطلقات والتزامات الاتفاق بالإيمان بالله وبالدفاع عن الثورة والوحدة والتمسك بالشريعة الإسلامية وبالتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وعلى ضوء ذلك تم تشكيل الحكومة برئاسة العطاس للعمل بصورة جماعية وما تلى ذلك من اتفاقات حتى اتفاق عمان، إلاّ أن الوضع آل للحرب وإعلان الانفصال صيف ١٩٩٤م، ومواقف أخرى قصد منها التشكيك بالانتخابات وعدم التسليم ضمناً بنتائجها.

٢- تعمد أحزاب المشترك على إعاقة وتعطيل إجراء الاستحقاقات الدستورية في مواعيدها وتجهيل المواطنين بالحقوق الانتخابية بما في ذلك منعهم من ممارسة حقوقهم في قيد اسمائهم بجداول الناخبين وبقوة السلاح كما حدث خلال أعمال القيد والتسجيل عام ٢٠٠٨م، ومن وسائلهم المعيقة مايلي:

- تعطيل وإعاقة تشكيل اللجان الانتخابية والتشكيك بعدم حياديتها في تلك اللجان وعدم التسليم بأعمالها رغم انه قد تم الاتفاق على نسب لكافة الأحزاب في تلك اللجان، وبرغم ذلك عملت أحزاب المشترك على إعاقة تشكيل لجان مراجعة تعديل جداول الناخبين عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٨م.. وتجاوزت اللجنة العليا المشكّلة باختيار رؤساء وأعضاء اللجان الاشرافية والأساسية والفرعية من المتقدمين للتوظيف عام ٢٠٠٦م ومن التربويين عام ٢٠٠٨م.

- إعاقة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات رغم استقلاليتها دستورياً والاتفاقات المتعددة مع المؤتمر وبقية الأحزاب على تشكيلها، ففي اتفاق المبادئ الموقع بتاريخ ١٨ / ٦ / ٢٠٠٦م بين كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية والذي تضمن «١٢» بنداً نفذ عدد «١١» بنداً من «١- ١١» قبل الانتخابات الرئاسية والمحلية كان أولها تعديل المادة «١٩» من قانون الانتخابات بإضافة عضوين إلى قوام اللجنة العليا للانتخابات من عناصر المشترك، أما البند «١٢» فقد حدد تنفيذه بعد الانتخابات والمتضمن الاتفاق قطعاً على تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة وذلك هو المطلب الذي اتفق عليه الجميع بل كان أشدهم مطالبة أمناء عموم المشترك خلال جلسات أعمال لجنة الحوار التي شكلت عام ٢٠٠٧م للحوار بشأن تنفيذ البند «١٢» من اتفاق المبادئ، يليه توصيات البعثة الأوروبية.. ووفقاً لوثيقة قضايا وضوابط الحوار بين الأحزاب والتنظيمات السياسية الممثلة بمجلس النواب والموقعة بتاريخ ١٦ / ٦ / ٢٠٠٧م.. ثم محضر اختتام اللقاءات التشاورية للجنة الحوار التي تمت بمدينة عدن للفترة من ٢ / ١١- ٨ / ١١ / ٢٠٠٧م والذي تضمن القرارات التي خرجت بها اللقاءات والمتمثلة في تنفيذ اتفاق المبادئ، واستيعاب مبادرة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام بتطوير النظام السياسي وإجراء التعديلات الدستورية اللازمة..

وما تلى ذلك حتى تقديم مشروع تعديل قانون الانتخابات لمجلس النواب والاتفاق على تشكيل اللجنة العليا للانتخابات التي اعاقوا تشكيلها لأكثر من ثمانية أشهر وبمخالفة الدستور والقانون ومن خلال تورط نافذي المشترك بذلك، ومن ذلك ما أعلنه رئيس كتلة الإصلاح في مجلس النواب ممثل المشترك بتخلفه عن تقديم مرشحي المشترك للجنة العليا للانتخابات بعد أن أقسم في الجلسة السابقة على جلسة ١٨ / ٨ / ٢٠٠٨م على موافاة مجلس النواب بأسماء ممثلي المشترك في اليوم التالي..

وأخيراً لابد من التأكيد ان الحاضر والمستقبل تتحكم به إرادة الشعب ومن خلال نبذه لدعاة الشر والفرقة الذين أثبتت أعمالهم أنها معادية لخيارات الشعب وضد الديمقراطية بل تتنافى كلياً مع أحكامها وإن تنصل المشترك اليوم عن تنفيذ اتفاقية فبراير يندرج ضمن رفض المشترك للعملية الديمقراطية..

إن الشعب بكافة شرائحه وأطيافه مطالب اليوم للعمل من أجل إجراء التعديلات الدستورية الهادفة إلى تطوير النظام السياسي وممارسة حقوقه في انتخاب مجلس النواب ٢٠١١م.. فذلك هو السبيل لتقويض وإجهاض كل المخططات والتآمرات التي تحاك به..□

الحرب لم تنتهِ بعد..!

■ «إن حرب الأفكار تعني حرب العقول.. وحرب العقول تستدعي حرب القلوب.. وحرب القلوب تستوجب بالضرورة محاربة التطرف والتعصب.. ومحاربة التعصب والتطرف تقتضي محاربة الأنا والغرور والاستكبار، وهكذا كل قول أو فعل يصدر عن الإنسان يرجع في الأصل الى القلب فإن صلح، صلح العقل فالجسد بأكمله، وإن فسد فسد العقل فالجسد برمته».. وانطلاقاً من ذلك فإننا نستطيع القول إن المعركة العسكرية ضد عصابة الفتنة والضلال في مديرية حرف سفيان ومحافظة صعدة قد توقفت، ولكننا لا بد أن نقول أيضاً إن الحرب لم تنته بعد، وصحيح أن الحملة العسكرية قد حققت أهدافها الاستراتيجية الرئيسية بنسبة تفوق الـ٨٠٪، دون شكّ وأن القوة العسكرية لتلك الشرذمة قد دمرت واندحرت ولكن الصحيح ايضاً أن الفكر الضلالي العنيف لم ولن تقضي عليه الآلة العسكرية البتة.

■ طلال عبده الجندي

ومما لاشك فيه أن الغرور والاستكبار اللذين سيطرا جملة وتفصيلاً على قيادات ذلك الفكر الضلالي العنيف على مدى السنوات الست الماضية كان قد قادهم دون شك الى التطرف والتعصب في أقوالهم ثم أفعالهم والتي تجسدت في رفضهم كل خيارات الحلول السلمية التي تقدمت بها الوساطات الداخلية والخارجية واندفاعهم باتجاه القوة العسكرية من خلال شراء الأسلحة بمختلف أنواعها وإعداد المقاتلين من أولئك الاطفال والشباب المغرر بهم وتدريبهم على مختلف الأساليب التكتيكية لحرب العصابات بالتزامن مع تغذية عقولهم بتلك الأفكار الضلالية العنيفة متجاوزين بذلك كل الانظمة والقوانين والدستور المرجعية العليا للجميع حكاماً كانوا أو محكومين، الامر الذي فرض على الدولة القيام بواجباتها الدستورية من خلال استخدام القوة العسكرية فكانت الحرب السادسة التي أوشكت على الانتهاء واسعة النطاق حتى تكون بمشيئة الله تعالى أول وآخر الحروب في صعدة - كما ل قال - فخامة الأخ رئيس الجمهورية إبان لقائه مع قناة الـ«mbc» مؤخراً.

والثابت أن الضربة العسكرية الحقيقية الموجعة التي تلقتها تلك العصابة خلال الحرب السادسة ستؤدي لا محالة الى كسر الغرور والاستكبار اللذين سيطرا على قيادات وقواعد ذلك الفكر الضلالي ، لأن الغرور والاستكبار المستند الى قوة الباطل سرعان ما يتلاشى ويزول بمجرد انتهاء تلك القوة وسيظهر ذلك وإنْ شيئاً فشيئاً خاصة على قواعدهم من خلال المرونة والابتعاد عن التطرف والتعصب في أفكارهم، ومن هنا يجب أن تبدأ الحرب الفكرية للدولة ، ولأن «الحجر لا تكسرها سوى أختها»، ولأن «ابن البلد غلاَّب» فلا بد أن تدار الحرب الفكرية السادسة من محافظة صعدة وعبر أبنائها بدرجة رئيسية سواءً أكانوا علماء دين أو مشائخ وأعياناً أو شخصيات اجتماعية وسياسية كونهم أول المتضررين الذين اكتووا بنار ذلك الفكر الضلالي العنيف.

وعوداً على بدء وحتى تصبح الحرب العسكرية السادسة أول وآخر الحروب العسكرية في صعدة كان لا بد لنا من وقفة حقيقية على أحداث هذه الفتنة الملعونة منذ ظهورها الى العلن في منتصف العام ٢٠٠٤م لمعرفة الأسباب التي أدت الى اتساعها على المستويين العسكري والفكري خلال ستة أعوام لنستخلص من ذلك العظات والدروس لما من شأنه عدم تكرار الاخطاء ذاتها مستقبلاً سواءً في محافظة صعدة أو غيرها في شمال الوطن أو جنوبه، شرقه أو غربه، ولعل أبرز تلك الاسباب -وفقاً لوجهة نظر كاتب هذه السطور- تتجسد في التالي:

إن الفكرة مثلها مثل المولود الرضيع تبدأ صغيرة وبريئة ثم ما تلبث ان تنمو، والاعتدال هو من يطغى عليها لأن الوسطية هي فطرة الله التي خُلق الانسان عليها ولكنها سرعان ما تكبر خاصةً ذلك النوع من الأفكار التي ترتكز على الأيديولوجيات الدينية المذهبية الكريهة فإن لم تجد من يراقبها ويتابعها ويردعها إن لزم الأمر فإنها لاشك سوف تتبع هوى النفس المؤدي الى الابتعاد عن الاعتدال والوسطية والسير صوب التطرف والتعصب في الاقوال وسرعان ما يتحول الى الأفعال التي لا تخلف سوى الفتن الطائفية المذهبية المفرقة للأرض والانسان.

إن حرب الأفكار تظل في نطاق حرب العقول إذا أدركتها الدولة مبكراً ما لم فإنها لا مناص ستنتقل الى حرب القلوب وهي أصعب أنواع الحروب لأنها قد تقتضي من الدولة استخدام القوة العسكرية كأحد من الأساليب المشروعة في إطار ذلك النوع من الحروب.

إن الوساطات المحمودة والمقبولة سواءً الداخلية منها أو الخارجية هي تلك التي تأتي قبل استخدام الدولة للقوة العسكرية أو بعد الانتهاء من تحقيق أهدافها الاستراتيجية الرئيسية.

وعليه فإن الحرب العسكرية إن فرضت على الدولة فلابد للعاطفة أن تموت لدى صانع القرار حتى تكمل الحملة العسكرية مهمتها لأن التراجع قبل إنجاز المهمة ودون أن ترضخ الفئة الضالة لشروط الدولة يقوي شوكة تلك العصابة ويضعف الدولة من خلال اهتزاز الروح المعنوية لدى المقاتلين من أبناءالقوات المسلحة في حال تجددت المعارك مستقبلاً، بالاضافة الى كونها تخلق تشويشاً لدى الرأي العام الداخلي والخارجي فيختلط لديهم الحق بالباطل ناهيك عن الخسائر الاقتصادية جراء الحروب العسكرية المتكررة.

إن المعارضة المفتوحة على مصراعيها دون قيود أو شروط فلا قانون أو نظام أو حتى دستور يحكمها لاشك سوف تمثل مرعى خصباً لمثل تلك الفتن وهذا بالضبط ما حدث مع معارضة المشترك التي ما برحت منذ سنات تجسد ذلك النوع من المعارضة الهدامة الضار بمصلحة الوطن والشعب قبل وبعد كل شيء.

وخلاصة القول: ان الأمة بلا ماضٍ يعني بلا حاضر ومن ثم فلا مستقبل لها وبالمقابل فإنّ المستقبل المشرق والمزدهر لا يصنعه الا حاضر خال من أخطاء الماضي التي لن نتجاوزها الا من خلال وقفة حقيقية تجاهها ومراجعة بناءة لها.□